

تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي
في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية

د. رضا إبراهيم صالح
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة طنطا

تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية

١- مقدمة:

تمثل التقارير المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمنشآت إلى المستفيدين من هذه التقارير، وبالتالي فهي تمثل مخرجات المحاسبة وفي نفس الوقت مدخلات اتخاذ القرارات. وكلما كانت تلك التقارير متضمنة لكمية ونوعية المعلومات المطلوبة لمتخذي القرارات، ومقدمة في الوقت المناسب وبطريقة يسهل فهمها، كلما تحقق الهدف النهائي من تلك التقارير وازدادت فاعليتها في اتخاذ القرارات. ولما كانت عملية اتخاذ القرارات في تطور مستمر من حيث المعلومات المطلوبة أو القرارات المطلوب اتخاذها، لذلك كان على المحاسبة عبء الموازنة بين ما تنتجه من معلومات من خلال تقاريرها وبين متطلبات عملية اتخاذ القرارات بطبيعتها المتطورة. مما يجعل أمر عملية تطوير التقارير والقوائم المالية مطلباً أساسياً ومستمرًا، يجب على المحاسبة أن تقوم بتلبيته لتحقيق الغرض الرئيسي للتقارير المالية في توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي تلك التقارير في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتقديرًا للدور الحيوي الذي تلعبه التقارير المالية من خلال ما تقدمه من معلومات لمستخدميها حرصت المجمع المهنية على إصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تلتزم بها المنشآت لتحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب توافرها في التقارير المالية المنشورة، كما اهتمت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة International Accounting Standards Committee (IASC, 1989) بموضوع الإفصاح المحاسبي اهتماماً خاصاً، وقد تمثل ذلك في إصدارها للعديد من المعايير المحاسبية التي تعنى بموضوع الإفصاح المحاسبي بصفة خاصة، وقد استهلت تلك المعايير بمعيار المحاسبة الدولي الأول الخاص بعرض البيانات المالية، كما أصدرت المعيار الثاني والذي يعنى بتقييم وإظهار المخزون، والمعيار المحاسبي الثالث والذي يتناول عرض البيانات المالية الموحدة، ثم المعيار المحاسبي الخامس والذي يتناول المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية، وكذلك المعيار المحاسبي الثالث عشر الذي يتناول طريقة عرض الأصول المتداولة

والالتزامات المتداولة، والمعيار المحاسبي الثالث والثلاثون الذي يتناول الإفصاح عن الأطراف الذين لهم علاقة بالمشروع . فضلاً عن تضمين جميع المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عنها، قواعد خاصة توضح حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في التقارير المالية المنشورة، وذلك بهدف توحيد المعايير المحاسبية الواجب الالتزام بها على مستوى دول العالم لإعداد قوائم وتقارير مالية ذات جودة عالية وتوفير نوع من القبول الدولي لها، وكفاءة وفعالية ما تشمله من معلومات بما يفي باحتياجات المستخدمين لهذه التقارير.

وفى ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري، وعملاً على تشجيع وتنشيط الاستثمارات وتنشيط سوق الأوراق المالية ودعمها، صار لزاماً توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة لشركات الأموال بكافة أشكالها القانونية، وبالتالي إصدار معايير محاسبة مصرية تواكب تلك التطورات وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية. ومن هذا المنطلق، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية المصرية وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبة فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي أجريت عليها لتنمى مع الواقع المصري، وصدر المعيار المحاسبي المصري رقم (١) عرض القوائم المالية المعدل بالقرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ (الوقائع المصرية، العدد ١٢٩ (تابع) في ٢٠٠٢/٦/٩م، ليحل محل معايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الإفصاح عن السياسات المحاسبية، (٣) البيانات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، (٩) عرض الأصول والالتزامات المتداولة الصادرة عام ١٩٩٧م. كما صدر بعد ذلك قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير محاسبية مصرية جديدة وعددها ٣٥ معياراً لتحل محل معايير المحاسبة الجارية تطبيقها - وقت صدور القرار - والتي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢. وقد حدد معيار عرض القوائم المالية أسلوب العرض والإفصاح العام للبيانات المحاسبية لتوفير احتياجات المستفيدين الرئيسيين وتسهيل مهمتهم عند تقييم أداء المنشآت، واتخاذ القرارات المالية الرشيدة .

٢- مشكلة البحث:

يحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية. ويحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة سواء من جانب أسواق رأس المال في معظم دول العالم أو من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية ، أو من جانب مستخدمي القوائم والتقارير المالية. وعلى الرغم من قدم الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي . إلا أن الاهتمام به مازال قائماً بل واخذ في الزيادة ، وذلك للعديد من الأسباب منها اتساع نطاقه باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية والتي تحتاج إلى معايير محاسبية تساعد الوحدات المحاسبية في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها ، فضلاً عن ارتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس تم إتباعها للوصول إلى معظم عناصر هذه التقارير، بالإضافة إلى أهمية الإفصاح في زيادة استيعاب مستخدمي القوائم والتقارير المالية للمعلومات المدرجة بتلك القوائم والتقارير.

ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث في وجود تفاوت كبير في درجة الوعي بين المستثمرين في أسواق الأسهم للبلدان المتقدمة والمستثمرين في أسواق الأسهم للبلدان النامية ، ويعود السبب في ذلك إلى الكمية الهائلة من المعلومات التي تتوفر للمستثمرين في البلدان المتقدمة حيث تقوم الشركات بنشر تقاريرها المالية المفصلة كما تقوم أسواق الأوراق المالية المنظمة بنشر بيانات ومؤشرات مالية لكل الشركات المسجلة لديها في الصحف المتخصصة. أما في البلدان النامية فتفتقر سوق الأوراق المالية إلى الكفاءة بسبب النقص الشديد في المعلومات المتاحة لدى المستخدمين وبالتالي عدم توفر درجة الوعي الاستثماري . وتأتى هذه الدراسة لتقييم مستوى الإفصاح المحاسبي وتحديد مدى الالتزام الفعلي للشركات المساهمة المصرية بمتطلبات وقواعد الإفصاح التي تطلبها معيار عرض القوائم المالية المصري والمعايير الدولية.

٣- هدف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي الفعلي في القوائم المالية للشركات المساهمة المصرية وتحديد مدى التزام الشركات المساهمة المدرجة أسهماً في بورصة الأوراق المالية المصرية بشروط وقواعد الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها أصول المحاسبة الدولية ومعيار العرض والإفصاح للقوائم المالية المصري . وذلك من خلال الإجابة على

التساؤل الرئيسي التالي : هل تقوم الشركات المساهمة المصرية بالإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول وقواعد المحاسبة الدولية ومعيار عرض القوائم المالية المصري ؟ ويستدعي ذلك الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي متطلبات معيار عرض القوائم المالية المصري ؟
- إلى أي مدى تلتزم الشركات المساهمة المصرية بأصول وقواعد المحاسبة الدولية ومتطلبات معيار عرض القوائم المالية المصري ؟

٤- أهمية البحث:

إذا كان الإفصاح المحاسبي يعنى إعلام متخذي القرارات الاقتصادية بالبيانات والمعلومات المالية اللازمة لترشيد قراراتهم، فإن الآراء قد تضاربت عن ماهية البيانات والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها ونوعيتها ودرجة الاستفادة منها بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية. وتنبع أهمية البحث من الأهمية التي تحتلها الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي عموماً حيث تعتبر مؤشراً دقيقاً وحساساً لسلامة الاقتصاد الوطني ، كما أنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة وبالتالي محاولة التدخل لمنع الغش ولتفادي إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين. ولا شك أن ذلك يمكن أن يكون له دوراً هاماً في وضع القواعد والأطر التي يجب الاسترشاد بها في ممارسة الإفصاح المحاسبي من جانب الشركات، وذلك بهدف معرفة مدى تحقيق المعيار لأهدافه والوسائل التي يمكن أن تؤثر على تحسين فعالية وكفاءة الإفصاح المحاسبي .

٥- منهج البحث:

أعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث قام باستخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض البحث، وتم ذلك من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من المراجع والدوريات العلمية المتخصصة في مجال البحث. وقد أوضحت هذه المراجع أهمية دراسة الأبعاد الحديثة المرتبطة بالإفصاح المحاسبي. كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في الدراسة الميدانية التي تمت بهدف التعرف على طبيعة الإفصاح المحاسبي الفعلي في القوائم المالية للشركات المساهمة المصرية وتقييم مدى التزام الشركات المساهمة المسجلة أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية بشروط وقواعد الإفصاح عن المعلومات التي تنص عليها أصول المحاسبة الدولية ومعيار العرض والإفصاح للقوائم المالية المصري .

٦- طريقة وأسلوب البحث:

لتقييم مستوى الإفصاح الفعلي في الشركات المساهمة المصرية في ضوء معيار عرض القوائم المالية وقواعد المحاسبة الدولية وتحديد مدى التزام تلك الشركات بمتطلبات المعيار وقواعد المحاسبة الدولية يقتضى ذلك استخدام أساليب البحث التالية:

- ١- بحث مكتبي لعرض وتحليل الركائز والمقومات التي يقوم عليها الإفصاح المحاسبي في ضوء قواعد المحاسبة الدولية ومعيار عرض القوائم المالية ومن ثم إعداد مؤشر للإفصاح المحاسبي يشتمل على قائمة بالبند التي يجب الإفصاح عنها موزعة على عدد من المحاور الرئيسية.
- ٢- إجراء دراسة إختبارية على عينة من التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية المنشورة بعد صدور معيار عرض القوائم المالية لتقييم مدى توافر متطلبات المعيار في تلك التقارير.

٧- تنظيم البحث:

يشتمل الجزء الباقي من البحث على المحاور الرئيسية التالية :

- الإطار النظري للدراسة:

لعرض وتحليل مفهوم الإفصاح وأهميته والمقومات الأساسية التي يركز ونماذج الإفصاح المحاسبي، ومن ثم إعداد مؤشر لقياس وتقييم الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال استقراء وتقييم أهم الدراسات السابقة ومعيار عرض القوائم المالية المصري ومعايير المحاسبة الدولية في هذا المجال.

- الدراسة الإختبارية:

لتقييم مدى توافر متطلبات الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال إجراء دراسة إختبارية على عينة من التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المنشورة بغرض إختبار فروض الدراسة.

- خلاصة البحث ونتائجه وأهم توصياته.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته:

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه ، واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بد من توافرها ، فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في نشرته رقم (١) أهداف التقارير المالية كالتالي (FASB, 1990) :

١. تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات للمساعدة في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد ، والاستثمارات المالية والقروض ، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المنشأة على خلق نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للمنشأة مما ينعكس على أسعار الأسهم.
٢. تقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة، ورغم أن قرارات الاستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين بالأداء المستقبلي للمنشأة، إلا أن هذه التوقعات تبنى في الغالب على تقييم الأداء السابق.

وتوجد كثير من التعريفات عن ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته، منها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية من حيث أنه عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته (Hendriksen,1992) . كما أن هناك من يربط بين مستوى الإفصاح المحاسبي وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين، من خلال نشر كل معلومة اقتصادية لها علاقة بالمشروع تساعد على اتخاذ القرارات وتقلل من حالة عدم التأكد بشأن الأحداث الاقتصادية المستقبلية (Choi & Mueller, 1992) . ويرى البعض أن الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية.(Saudgaran & Biddle, 1992) ويرى البعض الآخر أن الإفصاح المحاسبي

يستلزم أن تحتوى التقارير المحاسبية على كل المعلومات الضرورية دون تفصيل زائد أو تلخيص مخل، حتى تحقق هذه التقارير الأهداف المعلقة عليها، كما يتطلب أن تكون تلك المعلومات متسقة فيما بينها دون تعارض، وأن تكون كافية وشاملة عن مجريات الأمور في المنشأة (نور، ٢٠٠٠).

ويمكن تعريف الإفصاح بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية. ويلاحظ من خلال المفهوم السابق أن مفهوم الإفصاح هو مفهوم نسبي فهو ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة لكنه يتأرجح بين كفتي التكلفة والمنفعة المرجوة فنلاحظ تفاوتاً في تحديد المعنى الدقيق المقصود وذلك تبعاً لظروف المنشأة وهذا بدوره أبرز عدة أنواع للإفصاح .

فالإفصاح المحاسبي يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، ١٩٩١).

كما أنه يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بأن واحد (الدراوي ، ١٩٩٤).

ومن جهة أخرى يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل (على ، ٢٠٠٧) .

نلاحظ من خلال استقراء التعريفات السابقة تركيزها على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل، بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات ، وإن اختلفت في تحديد مفهوم عام مقبول للإفصاح المحاسبي، إلا أنها قد اتفقت جميعاً على أن الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي ، والتي تساعد في اتخاذ القرارات المالية التي تحقق هدف الوحدة الاقتصادية، وكذا هدف مستخدمي القوائم والتقارير المالية .

ثانياً: نماذج الإفصاح المحاسبي :

تعددت نماذج الإفصاح المحاسبي ، ويعتبر من أهم الدراسات التي قسمت نماذج الإفصاح المحاسبي من ناحية علاقته بأسواق المال دراسة (Hendriksen,1992) حيث عرف الإفصاح في التقارير المالية بأنه عرض المعلومات الضرورية للتشغيل الأمثل لسوق رأس المال الكفاء ، وقسم نماذج الإفصاح إلى ثلاثة نماذج هي نموذج الإفصاح الكافي ، نموذج الإفصاح العادل ، ونموذج الإفصاح الكامل . ويتضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات الذي يساعد في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية وتجعلها غير مضللة ، بينما يتضمن الإفصاح العادل المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرتقبين للقوائم للتقارير المالية ، ويقوم الإفصاح الكامل على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية وليس كل المعلومات تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبية .

ويرى الباحث أن شكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية من المحتمل أن يختلف باختلاف نموذج الإفصاح المطبق ، حيث أن القوائم والتقارير المالية التي تعد وفقاً لنموذج الإفصاح الكافي من شأنها أن تختلف عن القوائم والتقارير المعدة طبقاً لنموذج الإفصاح العادل ، عن القوائم والتقارير المعدة وفقاً لنموذج الإفصاح الكامل . كذلك فإن الاعتماد على مثل هذه الدراسة في تبويب نماذج الإفصاح المحاسبي يعتبر من الأمور محل الجدل باعتبار أن تحديد ما هو كافي ، وما هو كامل ، وما هو عادل يعتبر من الأمور النسبية التي يتم الاختلاف بشأنها باختلاف الأفراد وباختلاف الظروف التي يتم تحديد نماذج الإفصاح في ضوءها .

ومن الأمور الهامة المرتبطة بموضوع الإفصاح المحاسبي هو مستوى الإفصاح المناسب Adequate disclosure، حيث يوجد عدة مستويات للإفصاح أهمها: مستوى الإفصاح المثالي Ideal Level of Disclosure، والمستوى المتاح أو الممكن للإفصاح The Attainable Level of Disclosure. وعلى الرغم من إمكانية تحديد العوامل والمعايير التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح نظرياً، إلا أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية، وذلك لعدة أسباب أهمها على حد قول (Cole & Jones, 2004) هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية بمثابة المدخلات لها، بالإضافة إلى التفاوت الكبير في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة للقياس المحاسبي. لذلك يربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب بمستوى الإفصاح الكافي أو الواقعي

أي المستوى الممكن أو المتاح، وهذا المعيار للإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرناً في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، والأطراف المستفيدة من تلك المعلومات، وتوقيت الإفصاح عنها.

ويعتبر من أهم الدراسات التي قامت بتبويب نماذج الإفصاح المحاسبي دراسة (Kim & Verrecchia, 2001) والتي قسمت نماذج الإفصاح المحاسبي إلى ثلاثة نماذج

هي :

– النموذج الأول: نموذج الإفصاح الترابطي Association-based disclosure، ويربط هذا النوع من النماذج بين الطلب الخارجي على الإفصاح والتغير أو الاختلاف في أنشطة المستثمرين الذين يتنافسون في سوق رأس المال. ويتضمن هذا النموذج عرض المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية – المستثمرين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم بسوق الأوراق المالية .

– النموذج الثاني: الإفصاح الاختياري Discretionary-based disclosure، ويربط هذا النوع من النماذج بين الظروف المصاحبة لاختيارات الإفصاح غير المشروطة من قبل مدراء الشركات واختياراتهم فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات متوافرة لديهم، ويتناول عرض ترتيبات الإفصاح التي تفضل عند غياب المعرفة المسبقة بالمعلومات من قبل مستخدمي التقارير المالية. ويتضمن هذا النموذج الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية من جانب مدراء الشركات والتي تكون متاحة لديهم وغير مطالبين بالإفصاح عنها إلزامياً. (Clinch & Verrecchia, 1997)

– النموذج الثالث : الإفصاح الكفاء Efficiency-based disclosure، ويربط هذا النوع من النماذج بين الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية وبيئة سوق الأوراق المالية تحت افتراض أن حوافز أو كفاءة ترتيبات الإفصاح تكون ثابتة أو خارجية المنشأ . ويتضمن هذا النموذج الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية التي تضمن كفاءة سوق الأوراق المالية بغض النظر عن حوافز إدارة الشركات عند الإفصاح عن تلك المعلومات . (Baiman & Verrecchia, 1996)

ويستطيع الباحث الإشارة من خلال استطلاع الدراسات السابقة إلى أن هناك تداخل بين النماذج المختلفة للإفصاح نتيجة عدم الاتفاق على إطار منظم يتناول الأبعاد المختلفة للإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية والظروف المحيطة بالإفصاح، والمستفيدين منه، ووسائله وغيرها من الأبعاد. وسيتناول الباحث في الجزء التالي بيان العلاقة بين المحددات المرتبطة بالإفصاح ونموذج الإفصاح المحاسبي المطبق بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة.

ثالثاً: أثر المحددات القانونية والاقتصادية على نماذج الإفصاح المحاسبي:

أدى النظر إلى الإفصاح المحاسبي على أنه ظاهرة تتأثر بالعديد من المحددات المحيطة ببيئة احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية وعملية بناء المعايير المحاسبية إلى تعدد الدراسات التي حاولت استخدام أساسيات علم الاقتصاد القياسي في بناء واختبار فروض تتعلق بتفسير ظاهرة الإفصاح المحاسبي، والتنبؤ بسلوك المحددات المرتبطة به. وفي مجال تأثير المحددات البيئية على نماذج القياس والإفصاح المحاسبي توصلت إحدى الدراسات إلى أن اختلاف المتغيرات البيئية الخاصة بكل دولة يؤدي إلى اختلاف متطلبات الإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين (أفراد ومؤسسات) والمقرضين وجهات الرقابة والمحللين الماليين وغيرهم، وكذلك عدم الاتفاق مع معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي التأثير على نموذج الإفصاح المحاسبي الذي يتوافق مع تلك المحددات. (مصطفى، ١٩٨٩)

وفي مصر تؤثر المحددات القانونية على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق، ويقسم الباحث النصوص القانونية ذات التأثير على نموذج الإفصاح المحاسبي إلى نوعين رئيسيين حيث يحدد النوع الأول شكل ومحتوى التقارير المالية مثل قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن شركات تلقي الأموال، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال، وقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥، وقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤. كما تحدد بعض نصوص القوانين السابقة نطاق ومضمون الإفصاح المحاسبي وترسم حدوداً للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها، ومن أمثلتها النصوص التي تفرض على الشركات القيام بجهود معينة في مجال خدمة البيئة والمحافظة عليها، مما يتطلب ضرورة قيام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في تقييم الجهود التي قامت بها الشركة في مجال خدمة البيئة والمحافظة عليها.

ويتضمن النوع الثاني النصوص التي تحكم أداء المسؤولين عن إعداد التقارير المالية ، وتحدد نوعية التقارير الواجب إعدادها وشروطها مثل قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال ، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ بشأن قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية ، و دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥ ، و قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير محاسبية مصرية جديدة وعددها ٣٥ معيارا لتحل محل معايير المحاسبة الجاري تطبيقها – وقت صدور القرار – والتي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ .

وتحدد المحددات القانونية نموذج الإفصاح المطبق في مصر والذي يأخذ صورة نموذج الإفصاح الترابطي، حيث تحدد المحددات القانونية النصوص التي تلزم الشركات بإعداد القوائم والتقارير المالية التي تلبي احتياجات مستخدميها من المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم في ضوء الظروف الاقتصادية المحيطة بسوق الأوراق المالية . وقد تضمن دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥ بعض النصوص التي تحدد نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق والذي يتوافق مع نموذج الإفصاح الترابطي والذي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في ضوء الظروف والمحددات الاقتصادية المرتبطة بظروف سوق الأوراق المالية في مصر . ومن أهم النصوص القانونية ذات التأثير على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق هي الإفصاح عن السياسات الاجتماعية ، حيث تضمنت ضرورة الإفصاح مرة على الأقل عن معلومات غير مالية بشأن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية وغير ذلك . (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥)

وفيما يتعلق بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير محاسبية مصرية جديدة وعددها ٣٥ معيارا لتحل محل معايير المحاسبة الجاري تطبيقها ، والذي يفترض انه يعتبر من أهم المحددات القانونية التي تترجم اثر المحددات الاقتصادية على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في صورة معايير محاسبية تلتزم بها الشركات المصرية عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية ، يلاحظ أن هذه المعايير الصادرة لم يراعى عند إصدارها الظروف الاقتصادية التي

تمر بها مصر وإنما أعدت بما يتفق مع المحددات الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ويؤكد ذلك عدم اشتغالها على معيار يبين كيفية المحاسبة عن آثار التضخم الذي تشهده مصر في الوقت الحاضر وغيرها من المشكلات المحاسبية التي يشهدها الواقع العملي وفي حاجة إلى معايير محاسبية لم تتضمنها معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار ، وعلى العكس تتضمن معايير لا تتوافق مع المحددات الاقتصادية السائدة، ومن أمثلتها معيار رقم ١٢ بعنوان المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية ، والمعيار رقم ٢١ بعنوان المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد ، وغيرها من المعايير التي لا تتوافق مع البيئة المصرية في الوقت الحاضر.

ويرى الباحث بعد استعراض اثر المحددات القانونية والمحددات الاقتصادية السائدة في مصر على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق انه على الرغم من تحديد تلك المحددات نموذج الإفصاح المطبق والذي يأخذ صورة نموذج الإفصاح الترابطي مع احتياجات سوق الأوراق المالية في مصر ، إلا أن هناك عدم اتساق بين نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق والمحددات القانونية والمحددات الاقتصادية وسيتناول الباحث في الجزء التالي أهم المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.

رابعاً: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على مجموعة من المقومات الرئيسية التالية:

١- تحديد المستفيدين من المعلومات المحاسبية.

٢- طبيعة ونوعية المعلومات اللازمة للمستفيدين.

٣- أساليب وطرق الإفصاح.

٤- توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية.

١- المستفيدون من المعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات، ومن الأمثلة على المستفيدين من المعلومات المحاسبية المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين، والجهات الحكومية وغيرها من الجهات الأخرى. وتتبع أهمية تحديد الجهات التي تستخدم المعلومات التي تشتمل عليها التقارير المالية من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة. لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الغرض من استخدامها، كما أن تحديد هذه الفئات يساعد أيضاً في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة سواء من حيث المحتوى Content، أو من حيث شكل وطريقة العرض Presentation. وبالتالي فإن مدى ملائمة الإيضاحات المتوفرة في التقارير المالية، تتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة لفهم تلك الإيضاحات. مما يعنى أن هناك إيضاحات قد تكون ملائمة لاستخدامات فئة معينة، قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات (Sribunnak &Wong, 2006)

وبناء على ما تقدم يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير، مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين هما: الخيار الأول يكون بإعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير، وهذا الخيار فضلاً عن صعوبة تطبيقه، يكون مكلف جداً ويتعارض مع الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب ألا تزيد عن العائد المتوقع منها. أما الخيار الثاني فيكون بإصدار نموذج واحد للتقرير المالي لكنه متعدد الأغراض، بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين، وهذا الخيار أيضاً مثل سابقه غير واقعي ومن الصعب تطبيقه، لأنه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم وكثيرة التفاصيل.

وإزاء هذه المشكلة فقد اتفق الباحثون على تطبيق نموذج للتقارير المالية يلبي احتياجات مستخدم مستهدف Target User يتم تحديده من بين الفئات المتعددة المستخدمة للتقارير، ويكون محوراً أساسياً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية

فيه، إلا أنه لم يتم الاتفاق بين الباحثين على تحديد هوية ذلك المستخدم المستهدف. فبينما يرى أحد الباحثين بأن المستثمر العادي Average Investor ذو المهارة المحدودة هو من يجب اعتباره المستخدم المستهدف، حيث أنه الأكثر استخداماً للبيانات المالية من بين جميع الفئات المستخدمة لتلك البيانات (Hobson & Kachelmeier, 2005). يرى البعض الآخر عكس ذلك وأن المحلل المالي يجب أن يكون هو المستخدم المستهدف، باعتبار أن المستثمر العادي يكون في معظم الأحيان غير مؤهل لفهم المعلومات المحاسبية، وذلك على عكس المحلل المالي بما لديه من تأهيل وخبرة مهنية أكثر قدرة على فهم وتفسير تلك المعلومات. (Libby & Hunton, 2006). ويعتمد باحث ثالث رأياً وسطاً بين الرأيين السابقين لتحديد المستخدم المستهدف بما يعرف بالقارئ المعياري Standard Reader للتقارير المالية والذي يحتل مكاناً وسطاً بين المستخدم الماهر والمستخدم غير الماهر للمعلومات المالية (Liu & Mittelstaedt, 2004).

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA فقد تبني منهجاً أكثر شمولية في تحديد المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصوراً بفئة وحيدة معينة، بل يتعدى ذلك ليشمل جميع الفئات الرئيسية المستخدمة للتقارير المالية. وقد بني هذا المنهج على أساس مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض، وقد جاء في تقرير أحد اللجان المنبثقة عن المعهد " إن الغرض الأساسي للتقارير المالية هو أن تخدم بصورة رئيسية أولئك الذين تكون سلطاتهم وإمكاناتهم ومواردهم في الحصول على المعلومات من مصادر أخرى غير تلك التقارير محدودة، لذا فإنهم يعتمدون عليها كمصدر أساسي للمعلومات المتعلقة بنشاط المنشآت. وبالتالي يجب تصميم تلك التقارير من حيث الشكل والمحتوى بحث تخدم الأغراض العامة أو العريضة لجميع الفئات المستخدمة لها، مع التركيز بشكل رئيسي على احتياجات الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين (AICPA, 1973) .

وقد تبني المعيار المحاسبي المصري رقم (١) لعرض القوائم المالية نفس المفهوم الذي أشار إليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) حيث أوضحت الفقرة الثانية من المعيار " تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها تلك القوائم المعدة لاستيفاء احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصاً للوفاء بمتطلباته الخاصة. وتتضمن القوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تقدم

ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب... " (الفقرة رقم ٢، المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل بالقرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢). وبناء على ما سبق فقد استقر الرأي في مهنة المحاسبة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على احتياجات فئتي المستثمرين والمقرضين.

٢- طبيعة ونوعية المعلومات اللازمة للمستفيدين:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر بعض الصفات للحكم على مدى فائدة تلك المعلومات ومنفعتيها لمستخدميها، ولعل أهم هذه الصفات هي ملائمة المعلومات للقرارات التي يتخذها مستخدمو التقارير المالية، وأن تكون هناك ثقة في المعلومة، بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة. وتتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومة والإفصاح عنها من جهة، وبين الغرض من استخدام تلك المعلومة من جهة أخرى، لذا لا بد من تحديد الغرض الذي سوف تستخدم فيه المعلومة أولاً حتى يمكن تحديد مدى ملائمة تلك المعلومة لهذا الغرض، إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

وقد أوضحت إحدى الدراسات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB, 1989) أن المنفعة في المعلومات المحاسبية تتمثل في عدد من العناصر الرئيسية، ويشتمل بعضها على عدد من العناصر الفرعية كما تتضمن بعض القيود. وتتمثل العناصر الرئيسية في: القابلية للفهم والملائمة والمصدقية والقابلية للمقارنة، وينقسم عنصر الملائمة إلى عنصرين فرعيين هما القيمة التنبؤية والقيمة الرقابية للمعلومات المحاسبية، بينما ينقسم عنصر المصدقية إلى ثلاث عناصر فرعية هي صدق التعبير والموضوعية وإمكانية التحقق. وقد أوضحت الدراسة وجود بعض القيود على عنصر الملائمة والمصدقية للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل في الأهمية النسبية والحدثة والتوازن بين التكلفة والعائد. وبالتالي يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر الملائمة الذي يعد المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، والتي يمكن تعريفها بأنها الحالة التي تكون عليها المعلومات المحاسبية قابلة للفهم من قبل المستخدمين لها، وذات قيمة تساعد

على التنبؤ والتقييم، وحديثه مقدمة في الوقت المناسب، وذات تكلفة مقبولة، ومن ثم تؤثر تأثيراً مباشراً في طبيعة القرار المتخذ استناداً عليها.

٣- أساليب وطرق الإفصاح:

بعد تحديد المستخدم المستهدف للتقارير المالية وطبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، تتمثل الخطوة التالية في تحديد أساليب وطرق الإفصاح. وتتعدد طرق وأساليب الإفصاح ومن أكثر الطرق شيوعاً القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، والملاحظات والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والجداول والكشوف التحليلية، وتقارير مجلس الإدارة والملاحظات الواردة بتقارير مراقب الحسابات، فضلاً عن التقارير الفترية والتقارير القطاعية. ويتوقف اختيار الطريقة المناسبة للإفصاح على طبيعة المعلومة ونوعها ومدى أهميتها النسبية، ففي حين تعد الملائمة هي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، فإن الأهمية النسبية Materiality تعد بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم وكمية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

وبناء على ما تقدم فإن مفهومي الملائمة والأهمية النسبية تمثل قيوداً أو محددات على كل من نوعية وكمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وطريقة الإفصاح عن تلك المعلومات، فهناك بعض المعلومات الهامة لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية يتم عرضها في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، كما أن مفهوم الأهمية النسبية قد يفرض على معدي القوائم المالية دمج بعض البنود وفقاً لمعيار الحجم بالنسبة لتلك المعلومات.

وبصفة عامة جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار الهامة على قرارات المستخدم المستهدف والتي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية في صلب القوائم المالية. في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى الأقل أهمية أو التي يصعب التعبير عنها بوحدات نقدية إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى تحليلية مكملة ترفق مع القوائم المالية. كما قد يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها بأكثر من وسيلة إفصاح، كأن يتم الإفصاح عن قيمتها في صلب القوائم المالية كما يتم الإفصاح عن طريقة قياسها في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

وفى ضوء تطبيق مفهومي الملائمة والأهمية النسبية في سبيل توفير الإفصاح المناسب ظهرت الحاجة إلى توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي من زوايا متعددة منها:

- استخدام أنماط جديدة للقياس المحاسبي مبينيه على مفاهيم مستمدة من نظرية الاحتمالات كالمدى والتباين والانحراف المعياري، للتعبير عن قيم بعض البنود التي يتم تقديرها في ظل ظروف عدم التأكد مثل مخصصات الديون المشكوك فيه والاستهلاكات وغيرها، وبالتالي تكون قيم تلك البنود أكثر واقعية من التعبير عنها بقيم مفردة.
- شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة للإفصاح عن قيم بعض البنود بالقوائم المالية، مثل الإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل الثابت جنباً إلى جنب مع تكلفته التاريخية، وذلك في حالة وجود فرق جوهري بينهما.
- الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية مثل بيانات المحاسبة البيئية والمحاسبة الاجتماعية والموارد البشرية.
- الإفصاح عن التنبؤات المالية ومدى دقة تلك التنبؤات، وكذلك الإفصاح عن الآثار الناتجة عن تغير المستويات العامة للأسعار في ظل ظروف التضخم.

وفى ظل تلك الدعوة لتوسيع نطاق الإفصاح يجب مراعاة بعض الاعتبارات الهامة والتي تتمثل في:

- ١- أن بعض الجوانب الجديدة للإفصاح المطلوب توفيرها، تتطلب من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة ما زالت محدودة لديهم، مثل الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية، والتي تتطلب مهارات معينة للقياس وطريقة العرض والإفصاح.
- ٢- أن الدعوة لتوسيع حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يجب أن لا تعنى الإغراق المفرط بالتفاصيل الكثيرة التي قد تؤدي نتائجها إلى آثار عكسية تربك المستخدمين، وأن يكون التركيز على جانب النوع بتحسين نوعية المعلومة المفصح عنه أكبر من التركيز على جانب الكم (Libby, & Hunton, 2006).

٤- توقيت الإفصاح عن البيانات المالية:

لكي يكون الإفصاح عن البيانات المالية فعالاً لا بد أن يتم في الوقت الملائم، ويقصد بذلك أنه يجب توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة لذلك لا بدّ من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.. وتؤكد المعايير المحاسبية على أهمية عنصر التوقيت في الإفصاح عن البيانات المحاسبية وإيصالها في الوقت المناسب لمتخذ القرار، حيث أن المعلومات الهامة سوف تفقد أهميتها إذا لم يتم الإفصاح عنها وتوصيلها في التوقيت المناسب لمتخذ القرار. وقد أشارت الفقرة ٥٢ من معيار المحاسبة المصري رقم (١) لعرض القوائم المالية إلى ذلك حيث ذكرت "تضعف أهمية القوائم المالية إذا لم تكن متاحة أمام مستخدميها خلال فترة زمنية معقولة بعد الميزانية. ويجب على المنشأة أن تكون في موقف يسمح بإصدار قوائمها المالية خلال الفترة التي تحددها القوانين واللوائح ذات العلاقة، ولا تعتبر العوامل المتلاحقة مثل تعقيدات عمليات المنشأة، مبرراً كافياً للإخفاق في عرض القوائم المالية في التوقيت المناسب(الفقرة رقم ٥٢، المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل بالقرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢)

ويكاد يتفق الباحثون على أن توفير المعلومات في الوقت المناسب يساعد إلى حد بعيد في تحسين كفاءة أداء الأسواق المالية لوظائفها المتصلة بتقييم الشركات المدرجة فيها وكذلك تسعير الأوراق المالية المتداولة بها. كما أن توفير المعلومات في الوقت المناسب يمكن أن يحد من آثار التداول الداخلي للمعلومات، أو ما يمكن تسريبه من معلومات بطرق غير رسمية، والشائعات والمعلومات غير الصحيحة.

خامساً : متطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم (١) بشأن عرض القوائم المالية:

اهتمت المنظمات المحاسبية الدولية والمحلية بإصدار المعايير المحاسبية التي يسترشد بها المحاسبون في ممارسة المهنة، وتصدر معايير المحاسبة الدولية بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتهدف لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وعرض القوائم المالية مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالمياً. ولقد ألزم قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية الشركات

المساهمة التي تطرح أوراقاً مالية لها في اكتتاب عام أن تعد وتعرض قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وقد ظل هذا الإلزام قائماً حتى صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، والذي يمثل نقطة تحول جوهرية في مهنة المحاسبة في مصر، حيث تم إلزام الشركات بضرورة إعداد وعرض قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية التي تعد بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي أجريت عليها حتى تتوافق مع الواقع المصري، والرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية في الموضوعات التي لم تتناولها معايير المحاسبة المصرية لحين صدور معايير مصرية بشأنها.

وفي إطار ما قامت به اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية من إعداد معايير المحاسبة المصرية وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية الدولية، وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين والقرارات التي تلتزم بتطبيقها الشركات الخاضعة والملزمة بتطبيقها في صدر أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته. وتقديراً من اللجنة لأهمية وجود معيار يوضح إطار إعداد وعرض القوائم المالية بهدف تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، فقد استهلت معايير المحاسبة المصرية بالمعيار المحاسبي رقم (١) المعدل بشأن عرض القوائم المالية بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢م ليحل محل معايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الإفصاح عن السياسات المحاسبية و (٣) البيانات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية و (٩) عرض الأصول والالتزامات المتداولة. كما استهلت معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦م بمعيار عرض القوائم المالية.

ويتناول الباحث في هذا الجزء عرضاً مختصراً لأهم متطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم (١) عرض القوائم المالية. فقد اشتمل المعيار على ١٢٦ فقرة توضح موضوع المعيار ونطاقه والغرض من القوائم المالية ومسئولية إعدادها ومكوناتها، ويمكن إيضاح أهم ما جاء بالمعيار بشأن متطلبات الإفصاح في إطار مجموعة من النقاط الرئيسية على النحو التالي:

١. معلومات عامة:

وقد تضمنت الفقرات من ١- ٤١ هدف ونطاق المعيار والغرض من القوائم المالية ومكوناتها، والتعريفات المستخدمة في المعيار وبعض الاعتبارات العامة وسلامة

وعدالة العرض، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية، والثبات في العرض والأهمية النسبية، والمقاصة والمعلومات المقارنة. وعرض المعلومات العامة عن المنشأة مثل اسم المنشأة وما إذا كانت القوائم المالية تخص منشأة بمفردها أو مجموعة منشآت، ، والعملية المستخدمة، ومستوى الدقة أو التقريب للأرقام المعروضة بحيث تصبح القوائم أكثر وضوحاً من خلال عرضها بألاف أو ملايين الوحدات من العملة المستخدمة. كما تضمنت بعض المعلومات مثل موطن المنشأة وشكلها القانوني، ووصف لطبيعة النشاط، واسم الشركة الأم أو الشركة المؤسسة للمجموعة، وعدد الموظفين.

٢. هيكل ومحتويات القوائم المالية:

وقد تضمنت الفقرات من ٤٢-٥٠ تحديد القوائم المالية المتكاملة وترتيب عرضها، فترة إصدار القوائم المالية والتي تشمل الميزانية وقائمة الدخل وقائمة تظهر كافة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والسياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات.

٣. معلومات عن الميزانية:

وقد تضمنت الفقرات من ٥١- ٧٧ عرض المعلومات في الميزانية وتبويب مختلف البنود التي تشتمل عليها من أصول والتزامات متداولة وغير متداولة، وما يجب عرضه من معلومات في صلب الميزانية، وما قد يتم عرضه في صلب الميزانية أو في شكل إيضاحات متممة. والأسس التي يتم بموجبها التبويب الفرعي، والمعلومات الخاصة بأسهم رأس المال، مثل عدد الأسهم المصرح بها، وعدد الأسهم المصدرة والمدفوعة والتي لم يتم دفعها بالكامل، والقيمة الاسمية للسهم، ووصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية، والتوزيعات المقررة لحملة الأسهم.

٤. معلومات عن قائمة الدخل:

وقد تضمنت الفقرات من ٧٨ - ٩٥ المعلومات التي يجب عرضها كحد أدنى في قائمة الدخل بصورة منفصلة والتي تشتمل على الإيرادات ونتائج أنشطة التشغيل

وتكلفة التمويل ونصيب المنشأة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها باستخدام حقوق الملكية، والضرائب والربح أو الخسارة من الأنشطة العادية والبنود غير العادية ونصيب الأقلية وصافى ربح أو خسارة الفترة. كما تضمنت المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل تبويب بنود المصروفات وفقاً للتبويب الوظيفي، وأن يتم الإفصاح في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن نصيب السهم من التوزيعات المقترحة.

٥. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

وقد تضمنت الفقرات من ٩٦- ١٠١ المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية والتي تشمل على صافى ربح أو خسارة الفترة، والإيرادات والمصروفات الأخرى والتأثير المتجمع للتغير في السياسات المحاسبية، والمعاملات على رأس المال مع أصحاب حقوق الملكية والتوزيعات لهم، ورصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة، وتسوية ما بين رصيد رأس المال وكل بند من بنود الاحتياطات في أول وآخر الفترة.

٦. قائمة التدفقات النقدية:

وقد أشار المعيار المحاسبي رقم (١) في الفقرة ١٠٢ إلى المعيار المصري رقم (٤) بشأن متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاحات المرتبطة بها، وهي تشير إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية في إعطاء القارئ أساساً لتقييم إمكانية المنشأة في توليد النقدية وما في حكمها وحاجة المنشأة إلى استخدام هذه التدفقات النقدية.

٧. السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

وقد تناولت الفقرات من ١٠٣- ١٢٦ عرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة والتي تتضمن أساس التقييم المستخدم في إعداد القوائم المالية، وأمثلة لبعض السياسات المحاسبية التي قد تقوم المنشأة بعرضها.

ولتقييم مستوى الإفصاح الفعلي في الشركات المساهمة المصرية فقد قام الباحث بتحديد المفردات التي يتوقع بأن تفصح عنها التقارير السنوية للشركات المساهمة اعتماداً على البنود التي وردت في المعيار المحاسبي المصري رقم (١) بشأن عرض القوائم المالية ومعايير المحاسبة الدولية والدراسات السابقة في هذا المجال. ويوضح الجدول التالي تلخيصاً لمصادر وطبيعة المفردات التي خضعت للفحص والتي بلغت ١٢١ مفردة موزعة على خمس مجالات من مجالات الإفصاح علي النحو التالي :

جدول رقم ١ (مجالات الإفصاح)

عدد المفردات	مجالات الإفصاح
٣٩	قائمة المركز المالي
١٨	قائمة الدخل
١٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٢٨	قائمة التدفقات النقدية
٢٢	الملاحظات والإيضاحات والسياسات المرفقة
١٢١	الإجمالي

وقد تبنت الدراسة نفس الأسلوب الذي اتبعته دراسة كوك (Cook,1989) وهو أسلوب " المتفرع الثنائي" Dichotomous procedure، والذي يعطي أوزاناً متساوية لجميع عناصر الإفصاح بافتراض أن كل مفردة من مفردات الإفصاح متساوية الأهمية ولا يوجد أفضلية لمفردة على الأخرى، وذلك لتجنب الدخول في حساب المفردات الموزونة والتي تقوم على الافتراضات الشخصية غير الموضوعية. حيث يتم إعطاء واحد للمفردة التي يتم الإفصاح عنه، وصفر للمفردة التي لم يتم الإفصاح عنها، مع عدم معاقبة الشركة التي لم تفصح عن مفردة معينة إذا كانت غير

مرتبطة بطبيعة ونشاط الشركة ولا تدخل ضمن البنود المتوقع الإفصاح عنها في نشاط الشركة، وبالتالي لا يتم إعطاء صفر للمفردة التي لم يكن من المتوقع الإفصاح عنها، فمثلاً لا يوجد بند الأرباح غير العادية في بعض الشركات وبالتالي تم استبعاد بنود الأرباح غير العادية من الحد الأقصى المتوقع للإفصاح عند حساب مؤشر الإفصاح لتلك الشركات. وبذلك يكون مجموع الإفصاح الفعلي لأي شركة هو مجموع المفردات التي حصلت على درجة واحد، أما الإفصاح المتوقع فيمثل مجموع المفردات التي حصلت على درجة واحد مضافاً إليها المفردات التي حصلت على درجة صفر، وبقسمة مجموع الإفصاح الفعلي على الإفصاح المتوقع يمكن التوصل إلي مؤشر الإفصاح النسبي ، وهذا ما يتضح بالتفصيل في الجزء التالي بالدراسة الاختبارية.

الدراسة الاختبارية

أولاً : طبيعة وإطار الدراسة:

الدراسة من النوع الاختباري الميداني Empirical Study ، وقد أجريت على البيانات الفعلية المنشورة لعينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ م.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى (H1)

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره قائمة المركز المالي الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري .

الفرضية الثانية (H2):

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره قائمة الدخل الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري .

الفرضية الثالثة (H3):

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره قائمة التغيرات في حقوق الملكية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري .

الفرضية الرابعة (H4):

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري.

الفرضية الخامسة (H5):

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره الملاحظات والسياسات والإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري.

الفرضية السادسة (H6):

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية كوحدة واحدة، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري.

ثالثاً: محددات الدراسة:

١- شملت الدراسة التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية المنشورة عن عام ٢٠٠٥م بعد صدور معيار عرض القوائم المالية، ولم تتعرض الدراسة للتقارير المالية لقطاع التمويل والتأمين لعدم انطباق معيار عرض القوائم المالية على تلك التقارير، ووجود معيار خاص لعرض التقارير المالية في قطاع التمويل والتأمين.

٢- أجريت الدراسة على مفهوم الإفصاح بمعنى : عرض وتصنيف المعلومات المالية فقط Presentation & Classification، وهذا يعني أن خاصية دقة هذه المعلومات Information accuracy تبقى خارج إطار هذه الدراسة، وذلك على اعتبار أنه تدخل في نطاق القياس وليس في نطاق الإفصاح المحاسبي.

رابعاً : عينة الدراسة:

تتألف عينة الدراسة من ٣٠ شركة مساهمة مقيدة أسهمها بالسوق المالية المصرية موزعة على سبع قطاعات من بين إجمالي عدد الشركات المقيدة بتلك القطاعات والتي بلغت ١١٤ شركة وقد تم استبعاد قطاع التمويل والتأمين كما سبق الإشارة إلي ذلك في محددات الدراسة. وتمثل هذه العينة نسبة ٢٦ % من إجمالي عدد الشركات المقيدة بتلك القطاعات، ونسبة ٦٠ % من الشركات التي نشرت بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١م. وقد تم اختيار العينة من النوع الطبقي Stratified، بطريقة عشوائية، وقد تم استبعاد الشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول على بياناتها المالية اللازمة لحساب مؤشر الإفصاح في مختلف مجالات الإفصاح طبقاً لمتطلبات الدراسة الحالية. ويمكن تصنيف تلك الشركات وفقاً لنوعية نشاطها كما يتضح من (جدول رقم ٢) على النحو التالي:

(جدول رقم ٢) عينة الدراسة

قطاع النشاط	عدد الشركات المقيدة	عدد الشركات التي نشرت بياناتها	عدد الشركات بالعينة	النسبة
الصناعات التحويلية	٢٠	١١	٦	٢٠%
الخدمات	٢٠	١٣	٦	٢٠%
نقل-اتصالات- كهرباء-غاز- صحة	٢٠	٩	٥	١٧%
تجارة الجملة والتجزئة	٢٠	١١	٥	١٧%
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١٥	٨	٤	١٣%
التشييد	١٦	٧	٣	١٠%
التعدين	٣	١	١	٣%
المجموع	١١٤	٥٠	٣٠	١٠٠%

خامساً: إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي الفعلي:

غطت الدراسة متطلبات الإفصاح كما وردت في فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر بالقوائم المالية الصادرة عن هيئة سوق المال والتي بلغ عدد فقراتها ١٢١ فقرة موزعة على خمس مجالات رئيسية على النحو التالي :

- الإفصاح عن المعلومات في قائمة المركز المالي، وعدد الفقرات التي تغطيها ٣٩ فقرة موزعة على ست مجالات فرعية كما يظهر في الجدول (رقم ٣).
- الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل، وعدد الفقرات التي تغطيها ١٨ فقرة موزعة على خمس مجالات فرعية كما يظهر في جدول (رقم ٤).

- الإفصاح عن المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وعدد الفقرات التي تغطيها ١٤ فقرة موزعة على أربعة مجالات فرعية كما يظهر في جدول (رقم ٥).
 - الإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفقات النقدية، وعدد الفقرات التي تغطيها ٢٨ فقرة موزعة على أربعة مجالات فرعية كما يظهر بجدول (رقم ٦).
 - الإفصاح عن المعلومات في الملاحظات والسياسات والإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية، وعدد الفقرات التي تغطيها ٢٢ فقرة موزعة على تسع مجالات من المجالات الفرعية كما يظهر في جدول (رقم ٧).
 - الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية كوحدة واحدة، وقد بلغ إجمالي الفقرات التي تغطيها ١٢١ فقرة موزعة على خمس مجالات فرعية كما يظهر بجدول (رقم ٨).
- وقد تم استخدام الرموز التالية للتعبير عما يلي حيثما وردت في الدراسة:
- ق عدد قواعد الإفصاح (فقرات الإفصاح) في كل مجال من مجالات الإفصاح كما وردت في قائمة فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر للقوائم المالية.
 - ١٤ عدد الشركات في العينة التي تنطبق عليها قاعدة الإفصاح.
 - و١٤ / متوسط عدد الشركات في العينة التي تنطبق عليها القاعدة.
 - ٢٤ عدد الشركات في العينة التي تلتزم فعلاً بقاعدة الإفصاح.
 - ٢٤ / متوسط عدد الشركات في العينة التي تلتزم فعلاً بقاعدة الإفصاح.
 - ١ ن حصيلة النقاط المتوقعة ، وتساوي عدد قواعد الإفصاح مضروباً في عدد الشركات في العينة التي تنطبق عليها تلك القواعد .
- $$١٤ \times ق = ١ ن$$
- ٢ ن حصيلة النقاط الفعلية وتساوي عدد قواعد الإفصاح مضروباً في عدد الشركات التي تلتزم فعلاً بتلك القواعد.
- $$٢٤ \times ق = ٢ ن$$
- وبالتالي فإن مؤشر الإفصاح هو عبارة ناتج قسمة حصيلة الإفصاح الفعلي على حصيلة الإفصاح المتوقع، وبذلك يتحدد مستوي الإفصاح الذي يتم توفيره حسب كل قاعدة إفصاح في صورة نسبة مئوية كما يلي:

$$\text{مؤشر الإفصاح} = \frac{ق ٢٤}{ن ٢} = \frac{ق ١٤}{ن ١}$$

سادساً: نتائج الدراسة:

يمكن توضيح النتائج التي أظهرتها اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

١- اختبار صحة الفرضية الأولى: الإفصاح عن المعلومات في قائمة المركز المالي:

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج بخصوص الإفصاح الفعلي عن المعلومات في قائمة المركز المالي الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ويلخص الجدول التالي (جدول رقم ٣) هذه النتائج.

جدول رقم (٣)

الإفصاح عن المعلومات في قائمة المركز المالي

الترتيب	%	ن٢	ن١	١ع ٢	١ع	ق١	مجالات الإفصاح
١	٩٢	٢١٦	٢٣٤	٢٤	٢٦	٩	الموجودات الثابتة
٢	٨٦	٢٠٠	٢٣٢	٢٥	٢٩	٨	الموجودات المتداولة
٦	٥٠	٩	١٨	٣	٦	٣	الأصول غير الملموسة
٥	٦٤	٢١	٣٣	٧	١١	٣	المطلوبات طويلة الأجل
٣	٧٨	١٢٦	١٦٢	١٤	١٨	٩	المطلوبات قصيرة الأجل
٤	٧٣	١١٢	١٥٤	١٦	٢٢	٧	حقوق المساهمين
	٨٢	٦٨٤	٨٣٣	١٥	١٩	٣٩	المجموع

ويتضح من الجدول ما يلي:

- ١- أن الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، توفر فعلاً ٨٢% من مستوى الإفصاح الذي يتطلبه معيار العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي.
- ٢- أن الإفصاح الفعلي تتفاوت نسبته بين عناصر المركز المالي وبمدي يتراوح بين ٥٠% - ٩٢% وبتحرف معياري مقداره ٢١ عن وسطها الحسابي البالغ ٧٤ ، وتحتل الموجودات

الثابتة المركز الأول من عناصر قائمة المركز المالي في مستوى الإفصاح الفعلي الموفر عنها وبنسبة ٩٢%، في حين تحتل الأصول غير الملموسة المركز الأخير في هذا المجال والذي يبلغ مستوى الإفصاح الفعلي الموفر عنها ٥٠% .

٣- وباختبار مدى صحة الفرضية الأولى (H1) الخاصة بقواعد الإفصاح عن المعلومات في قائمة المركز المالي باستخدام مربع كأي Chi - Square كانت قيمة (كا) المحسوبة = ١.٤٢ ومستوى الدلالة = ٠.١٩ عند مستوى معنوية Significance Level مقداره (٠.٠٥). بالتالي تقبل الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة، والتي تنص على انه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره قائمة المركز المالي الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري.

٢ - اختبار صحة الفرضية الثانية: الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل:

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج بخصوص الإفصاح الفعلي عن المعلومات في قائمة الدخل الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ويلخص الجدول التالي هذه النتائج.

جدول رقم (٤)

الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل

الترتيب	%	ن٢	ن١	٢/ع	١/ع	ق١	مجالات الإفصاح
١	٨٧	١٦٠	١٨٤	٢٠	٢٣	٨	إيرادات ومصروفات النشاط العادي
٢	٨١	٣٩	٤٨	١٣	١٦	٣	المكاسب والخسائر غير العادية
٥	٤٠	٤	١٠	٢	٥	٢	نتائج العمليات الهامة مع شركات تابعة أو شقيقة
٤	٦٠	١٢	٢٠	٦	١٠	٢	مكاسب وخسائر تقلب أسعار الصرف
٣	٧٥	٥٤	٧٢	١٨	٢٤	٣	صافي أرباح أو خسائر الفترة
	٨١	٢٦٩	٣٣٤	١٢	١٦	١٨	المجموع

ويتضح من الجدول ما يلي:

١- أن الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، توفر فعلاً ٨١% من مستوى الإفصاح الذي يتطلبه معيار العرض والإفصاح في قائمة الدخل.

٢- أن الإفصاح الفعلي تتفاوت نسبته بين عناصر قائمة الدخل وبمدي يتراوح بين ٤٠% - ٨٧% وبانحراف معياري مقداره ٢٣.٥ عن الوسط الحسابي الذي يبلغ ٦٨.٦، وتحتل إيرادات ومصروفات النشاط العادي المركز الأول من عناصر قائمة الدخل في مستوى الإفصاح الفعلي بنسبة ٨٧%، في حين تحتل نتائج العمليات الهامة مع شركات تابعة أو شقيقة المركز الأخير في هذا المجال بنسبة ٤٠%، إذ تميل غالبية الشركات إلى دمج هذه البنود وعدم إظهارها في بنود منفصلة، وذلك بما لا يتفق مع شروط الإفصاح المنصوص عليها في معيار العرض والإفصاح.

٣- وباختبار مدى صحة الفرضية الثانية (H2) الخاصة بقواعد الإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل كانت قيمة (٢كا) المحسوبة = ١.٦٧ ومستوى الدلالة = ٠.٢١ عند مستوى معنوية Significance Level مقداره (٠.٠٥). بالتالي تقبل الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة، والتي تنص على أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره قائمة الدخل الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري.

٣- اختبار صحة الفرضية الثالثة: الإفصاح عن المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج بخصوص الإفصاح الفعلي عن المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ويلخص الجدول التالي (جدول رقم ٥) هذه النتائج.

جدول رقم (٥)

الإفصاح عن المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

الترتيب	%	ن٢	ن١	٢/٤	١/٤	ق١	مجالات الإفصاح
٣	٨٨	٨٨	١٠٠	٢٢	٢٥	٤	أرصدة أول المدة لكل من رأس المال والاحتياطيات والأرباح والخسائر المرحلة
٤	٧٤	٥٦	٧٦	١٤	١٩	٤	صافي ربح الفترة والتوزيعات والمحول للإحتياطيات
٢	٩٢	٩٢	١٠٠	٢٣	٢٥	٤	أرصدة آخر المدة لكل من رأس المال والاحتياطيات والأرباح والخسائر المرحلة
١	١٠٠	٤٤	٤٤	٢٢	٢٢	٢	مطابقة أرصدة أول وآخر الفترة لبنود حقوق الملكية مع البنود المقابلة لها بالميزانية وصافي ربح الفترة مع قائمة الدخل
	٨٨	٢٨٠	٣٢٠	٢٠	٢٣	١٤	المجموع

ويتضح من الجدول ما يلي:

١. أن الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، توفر فعلاً ٨٨ % من مستوى الإفصاح الذي يتطلبه معيار العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
٢. أن الإفصاح الفعلي تتفاوت نسبته بين عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية وبمدي يتراوح بين ٧٤% - ١٠٠% وبانحراف معياري مقداره ١٣ عن الوسط الحسابي الذي يبلغ ٨٨.٥ ، وتحتمل مطابقة أرصدة أول وآخر الفترة لبنود حقوق الملكية مع البنود المقابلة لها بالميزانية وصافي ربح الفترة مع قائمة الدخل المركز الأول من عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية في مستوى الإفصاح الفعلي بنسبة ١٠٠%، في حين يحتل صافي ربح الفترة والتوزيعات والمحول للاحتياطيات المركز الأخير في هذا المجال بنسبة ٧٤% .

٣. وباختبار مدى صحة الفرضية الثالثة (H3) الخاصة بقواعد الإفصاح عن المعلومات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية كانت قيمة (كا) المحسوبة = ٠.٠٣ ومستوى الدلالة = ٠.١١ عند مستوى معنوية Significance Level مقداره (٠.٠٥) .
 بالتالي تقبل الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة، والتي تنص على انه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره قائمة التغيرات في حقوق الملكية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري

٤- اختبار صحة الفرضية الرابعة: الإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفقات النقدية:

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج بخصوص الإفصاح الفعلي عن المعلومات في قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ويلخص الجدول التالي (جدول رقم ٦) هذه النتائج .

جدول رقم (٦)

الإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

الترتيب	%	ن٢	ن١	٢/ع	١/ع	ق١	مجالات الإفصاح
١	٨٤	٢٧٣	٣٢٥	٢١	٢٥	١٣	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢	٨١	٧٨	٩٦	١٣	١٦	٦	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٤	٧٥	٩٠	١٢٠	١٥	٢٠	٦	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٣	٧٧	٦٠	٧٨	٢٠	٢٦	٣	صافي التدفقات النقدية
	٨١	٥٠١	٦١٩	١٧	٢٢	٢٨	المجموع

ويتضح من الجدول ما يلي:

١. أن الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، توفر فعلاً ٨١% من مستوى الإفصاح الذي يتطلبه معيار العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية.

٢. أن الإفصاح الفعلي تتفاوت نسبته بين عناصر قائمة التدفقات النقدية وبمدي يتراوح بين ٧٥%- ٨٤% وبانحراف معياري مقداره ٤.٥ عن الوسط الحسابي الذي يبلغ ٧٩.٢٥ وتحتل التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي المركز الأول من عناصر قائمة التدفقات النقدية في مستوى الإفصاح الفعلي بنسبة ٨٤% ، في حين تحتل التدفقات النقدية من أنشطة التمويل المركز الأخير في هذا المجال بنسبة ٧٥% ، إذ تعتمد العديد من الشركات إلي دمج هذه البنود خصوصاً التدفقات التمويلية الداخلة وعدم إظهارها في بنود منفصلة، وذلك بما لا يتفق مع شروط الإفصاح المنصوص عليها في معيار العرض والإفصاح.

٣. وباختبار مدى صحة الفرضية الرابعة (H4) الخاصة بقواعد الإفصاح عن المعلومات في قائمة التدفقات النقدية كانت قيمة (كا) المحسوبة = ١.٥٣ ومستوى الدلالة = ٠.١٥ عند مستوى معنوية Significance Level مقداره (٠.٠٥). وبالتالي تقبل الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة، والتي تنص على أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره قائمة التدفقات النقدية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري.

٥- اختبار صحة الفرضية الخامسة:

الإفصاح عن المعلومات في الملاحظات والسياسات والإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية:

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج بخصوص الإفصاح الفعلي عن المعلومات

في الملاحظات والسياسات والإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية الصادرة عن

الشركات المساهمة المصرية، ويلخص الجدول التالي (جدول رقم ٧) هذه النتائج.

جدول رقم (٧)

الإفصاح عن المعلومات في الملاحظات والسياسات والإيضاحات المتممة

الترتيب	%	ن٢	ن١	١٤ ٢	١٤	ق١	مجالات الإفصاح
٢	٧٥	٦٠	٨٠	١٢	١٦	٥	السياسات المحاسبية وما يحدث فيها من تغيرات
٦	٥٠	٤	٨	٢	٤	٢	تصحيح الأخطاء المحاسبية لفترات سابقة
٧	٥٧	٨	١٤	٤	٧	٢	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
١	٨٠	٤٨	٦٠	١٢	١٥	٤	الإيضاحات الخاصة بالموجودات
٣	٦٩	١٨	٢٦	٩	١٣	٢	الإيضاحات الخاصة بالمطلوبات
٥	٦٤	٧	١١	٧	١١	١	الإيضاحات الخاصة بحقوق المساهمين
٨	٥٠	٤	٨	٢	٤	٢	المعاملات مع أطراف ذات علاقة
٤	٦٧	٤	٦	٢	٣	٢	المعلومات القطاعية
٩	٣٣	٢	٦	١	٣	٢	القوائم المالية الموحدة
	٧١	١٥٥	٢١٩	٦	٨	٢ ٢	المجموع

ويتضح من الجدول ما يلي:

١- أن الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، توفر فعلاً ٧١% من مستوى الإفصاح الذي يتطلبه معيار العرض والإفصاح عن المعلومات في الملاحظات والسياسات والإيضاحات المتممة .

٢- أن الإفصاح الفعلي تتفاوت نسبته بين مجالات الإفصاح في الملاحظات والإيضاحات والسياسات المرفقة وبمدي يتراوح بين ٣٣% - ٨٠% وبانحراف معياري مقداره ٢٣.٥ عن الوسط الحسابي الذي يبلغ ٦١، وتحتل الإيضاحات الخاصة بالموجودات المركز الأول في مستوى

الإفصاح الفعلي بنسبة ٨٠ % ، في حين تحتل الإفصاحات عن القوائم المالية الموحدة المركز الأخير في هذا المجال بنسبة ٣٣ % .

٣- وباختبار مدى صحة الفرضية الخامسة (H5) الخاصة بقواعد الإفصاح عن المعلومات في الإفصاحات والسياسات المحاسبية كانت قيمة (٢١ك) المحسوبة = ٧.٥ ومستوى الدلالة = ٠.٢٣٣ عند مستوى معنوية Significance Level مقداره (٠.٠٥). بالتالي تقبل الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة، والتي تنص على أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره الملاحظات والسياسات والإفصاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب معيار العرض والإفصاح المصري.

٦- اختبار صحة الفرضية السادسة: الإفصاح عن المعلومات في مجموعة القوائم المالية المنشورة بشكل عام كوحدة واحدة.

لتقييم مستوى الإفصاح الفعلي الذي توفره القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية - حسب مستوى الإفصاح المطلوب وفقاً لمعيار العرض والإفصاح- يتطلب الأمر تقييم الإفصاح عن المعلومات التي توفرها فعلاً جميع تلك القوائم معاً كوحدة واحدة كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٨)

مجمال الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة جميعاً كوحدة واحدة

الترتيب	%	ن٢	ن١	١ع ٢	١ع	ق١	مجالات الإفصاح
٢	٨٢	٦٨٤	٨٣٣	١٥	١٩	٣٩	قائمة المركز المالي
٣	٨١	٢٦٩	٣٣٤	١٢	١٦	١٨	قائمة الدخل
١	٨٨	٢٨٠	٣٢٠	٢٠	٢٣	١٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٣	٨١	٥٠١	٦١٩	١٧	٢٢	٢٨	قائمة التدفقات النقدية
٤	٧١	١٥٥	٢١٩	٦	٨	٢٢	الملاحظات والإيضاحات والسياسات المرفقة
	٨١	١٨٨٩	٢٣٢٥	١٤	١٨	١٢١	القوائم المالية جميعاً كوحدة واحدة

وبتحليل البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- ١- أن عدد قواعد الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية الأساسية التي تنطبق على الشركات المساهمة المصرية من بين قواعد الإفصاح المنصوص عليها في معيار العرض والإفصاح هي ١٢١ قاعدة. كما أن الشركات المساهمة المصرية تطبق هذه القواعد بمستوى يصل إلى ٨١ % تقريباً وهو مستوى مقبول نسبياً.
- ٢- تتفاوت مستويات الإفصاح الفعلي بين هذه القوائم والإيضاحات والملاحظات المرفقة بها في المدى ٧١ % - ٨٨ % وبانحراف معياري قدره ٨.٥ عن الوسط الحسابي البالغ ٨٠.٦ % . وأن أعلى مستوى إفصاح فعلي تحققه قائمة التغيرات في حقوق الملكية بمستوى إفصاح ٨٨ % يليها قائمة المركز المالي بمستوى ٨٢ % ثم قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بمستوى ٨١ % لكل منهما، ويأتي في المركز الأخير المعلومات التي توفرها الملاحظات والإيضاحات والسياسات المرفقة بالقوائم المالية بمستوى ٧١ % .

٣- وباختبار مدى صحة الفرضية السادسة (H6) بشأن مجمل الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية جميعها كوحدة واحدة، كانت قيمة (٢كا) = ١.٢٨ ومستوى الدلالة = ٠.١٩ عند مستوى معنوية Significance Level مقداره (٠.٠٥). مما يثبت صحة الفرضية السادسة المبينة على عدم وجود فروق معنوية بين مستوى الإفصاح الفعلي الموفر بشكل عام في مجموعة القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية، ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره وفقاً لمعيار العرض والإفصاح.

والجدول التالي يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

جدول رقم (٩)

ملخص نتائج الدراسة واختبارات الفرضيات

مجالات الإفصاح	رقم الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى	٢كا المحسوبة	٢كا الجدولية	النتيجة
قائمة المركز المالي	١	٧٤	٢١	٩٢-٥٠	١.٤٢	١١.٠٧	قبول
قائمة الدخل	٢	٦٨.٨	٢٣.٥	٨٧-٤٠	١.٦٧	٥.٩٩	قبول
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٣	٨٨.٥	١٣	١٠٠-٧٤	٠.٠٣	٥.٠٢	قبول
قائمة التدفقات النقدية	٤	٧٩.٢٥	٤.٥	٨٤-٧٥	١.٥٣	٧.٢٢	قبول
الملاحظات والإيضاحات والسياسات المرفقة	٥	٦٢	٢٣.٥	٨٠-٣٣	٧.٥	١٨.٣١	قبول
القوائم المالية جميعها كوحدة	٦	٨٠.٦	٨.٥	٨٨-٧١	١.٢٨	٩.٤٩	قبول

سابعاً : الخلاصة والاستنتاجات:

يمكن تلخيص استنتاجات الدراسة على النحو التالي :

١- يحظى الإفصاح المحاسبي باهتمام الهيئات المهنية والعلمية المحاسبية وأسواق المال في معظم دول العالم، وعلى الرغم من قدم الاهتمام به إلا أنه ما زال يحتل أهمية خاصة وسيظل كذلك، لزيادة الفائدة المتوقعة من المعلومات المحاسبية، ويؤكد ذلك ما تناولته معايير المحاسبة الدولية في هذا الشأن.

٢- أن المعايير المحاسبية المصرية الصادرة بشأن الإفصاح المحاسبي تعتبر مقابلة إلي حد كبير للمعايير الدولية في هذا الشأن، في اتجاه الالتزام بما يصدره الاتحاد الدولي للمحاسبين في هذا المجال، إلا أن هناك بعض المعايير الدولية التي قد لا تتناسب مع الظروف البيئية والاقتصادية في مصر في الوقت الحاضر.

٣- أن الشركات المساهمة المصرية تلبى بشكل عام في قوائمها المالية المنشورة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح وبمستوى ٨١%. لكن هذا لا يعني بالطبع أن مستوى الإفصاح الفعلي الموفر حالياً في هذه القوائم قد وصل حداً يلبي تماماً احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية، حيث أن احتياجات المستخدمين تتجاوز مستوى الحد الأدنى من الإفصاح إلي متطلبات معيار العرض والإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية في هذا النطاق.

٤- أن مستوى الإفصاح وكذلك مداه يتفاوتان فيما بين القوائم المالية نفسها، ثم فيما بين كل قائمة من هذه القوائم على حده أيضاً، إلا إن مجال هذا التفاوت يبقى محصوراً في نطاق ضيق نسبياً، وذلك فيما يختص ببعض العناصر التي يظل مجال انطباقها على الشركات المساهمة المصرية محدوداً. وهذا ما انعكس على نتائج الاختبارات الإحصائية التي أجريت للتحقق من صحة فرضيات الدراسة التي بنيت على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستويات الإفصاح الفعلي الموفر في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية، وبين مستويات الإفصاح التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح المصري والمعايير الدولية في هذا الخصوص، وقد ثبت صحة جميع هذه الفروض إحصائياً.

٥- أن ترتيب المعلومات التي تعرضها القوائم المالية للشركات المساهمة المصرية حسب مستوى الإفصاح الفعلي التي توفره تلك القوائم قد جاء على النحو التالي:

- ١ . قائمة التغيرات في حقوق الملكية بنسبة ٨٨ %
- ٢ . قائمة المركز المالي بنسبة ٨٢ %.
- ٣ . قائمة الدخل بنسبة ٨١%.
- ٤ . قائمة التدفقات النقدية بنسبة ٨١%.
- ٥ . الملاحظات والإيضاحات والسياسات المرفقة بالقوائم المالية ٧١ %.

ثامناً : توصيات الدراسة:

على الرغم من نتائج الدراسة قد أوضحت أن مستوى الإفصاح الفعلي عن المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية بالقياس لمستوى الإفصاح المطلوب وفقاً لمعيار العرض والإفصاح هو بشكل عام مناسب، إلا أنه مع ذلك يوجد تفاوت وعدم اتساق في الإفصاح الذي توفره تلك القوائم على مستوى القوائم المالية ثم على مستوى عناصر تلك القوائم. لذا وبقصد تحسين مستوى الإفصاح سعياً وراء زيادة فعالية هذه القوائم فإن الدراسة توصي بما يلي:

- ١ . تشجيع الجهات الأكاديمية والمهنية لوضع وتفعيل قواعد وأطر الإفصاح، التي تضمن زيادة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، مع ضرورة إجراء تقييم دوري من قبل هيئة مهنية مختصة للإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة، للتحقق من مدى تلبيتها لمتطلبات معيار العرض والإفصاح المصري ومعايير وقواعد الإفصاح الدولية .
- ٢ . على الرغم من النتائج الإيجابية بشأن مستوى الإفصاح الفعلي المطبق بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ، إلا أن المجال ما زال متسعاً أمام هذه الشركات لتحديد وتدعيم اتجاهات التطوير اللازمة والممكنة لزيادة مستوى الإفصاح وتطويره لتحقيق المستوى المطلوب وفقاً لمعيار العرض والإفصاح والمعايير الدولية في هذا الشأن، وأن تدرك إدارة الشركات لأهمية تطوير الإفصاح المحاسبي لخدمة مشروعاتها الاستثمارية، حيث أن الإفصاح وجد أصلاً بهدف تشجيع الاستثمار في تلك المشروعات.
- ٣ - أن تولي إدارة الشركات عناية أكبر لمتطلبات معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية بصفة عامة وعلى وجه الخصوص الملاحظات والإيضاحات

والسياسات المرفقة بالقوائم المالية، لما لها من أهمية في توضيح مدلولات الأرقام التي تشتمل عليها القوائم المالية، وكذلك قائمة الدخل للوصول بها إلي مستوى الإفصاح الموفر في باقي القوائم. وزيادة الاهتمام بالبنود التي أظهرت نتائج الدراسة عدم وصول مستوي الإفصاح عنها إلي المستوى المطلوب مثل، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، المعلومات القطاعية، والبنود غير العادية.

٤- زيادة اهتمام الباحثين في المجال المحاسبي بإجراء مثل هذه الدراسة واختبار متغيراتها أو متغيرات أخرى بهدف تطوير عملية الإفصاح المحاسبي، لما لذلك من آثار إيجابية على تشجيع الاستثمار وتنشيط السوق المالية.

مراجع البحث

أولاً المراجع العربية:

- د. أحمد نور، " القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية" القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٠م.
- د. سليمان محمد مصطفى ، " الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية من منظور مقارن بالإشارة إلى البيئة المصرية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة بينها جامعة الزقازيق ، السنة التاسعة ، العدد الثاني ، ١٩٨٩ ، ص ٣٥٣ .
- د. سمير محمد عبد العزيز ، "الاقتصاد القياسي: مدخل في اتخاذ القرارات "، القاهرة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٧، ص ص ١٨-١٩.
- د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ١٢٥.
- د. عبد الوهاب نصر على، " القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية "، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧م.
- د. كمال الدين مصطفى الدهراوي، " دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال " مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٤.
- د.محمد بدر الأمين، " الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في سوق رأس المال بالتطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية"، البحوث المحاسبية، تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٩٧.
- د. مصطفى الباز ، " مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الثاني ، ١٩٩٠.
- د. مصطفى الشامي ، " البعد الإعلامي المحاسبي – اتصال وإفصاح لترشيد القرار الاستشاري ودعم سوق المال في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس ، يناير ١٩٩٧.
- د. وائل إبراهيم الراشد، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت"، المجلة العلمية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو ١٩٩٩م.

- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية – أكتوبر ٢٠٠٥ ، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، ص ص ١-٢٠ .
- وزارة الاستثمار، قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦، ص ص ١-٢.
- وزارة التجارة الخارجية، معايير المحاسبة المصرية، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٤

ثانياً المراجع الأجنبية:

- American Institute of Certified Public Accountants Study Group on the Objectives of Financial Statement, New York: AICPA, 1973. P.16.
- Baiman, S. & Verrecchia, E., Robert, "The Relation among Capital Markets, Financial Disclosure, Production Efficiency, and Insider Trading", *Journal of Accounting Research*, Vol. 34, No.1, 1996, pp. 1-22.
- Byrd, J.W., Johnson, M.F. and Porter, S.L, "Discretion in financial reporting: the voluntary disclosure of compensation peer groups in proxy statement performance graphs", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 15 Spring, 1998, pp. 25-52.
- Choi, D., Frederick, & Mueller, G., Gerhard, **International Accounting** Second Edition, Englewood Cliffs, N.J, Prentice - Hall, Inc., 1992, pp. 301-307.
- Clinch, G., & Verrecchia, E., Robert, " Competitive Disadvantage and Discretionary Disclosure in Industries", *Australian Journal of Management*, Vol. 22, No.2, 1997, pp. 125-137.
- Cole C. & Jones, "The usefulness of MD & A disclosure in the retail industry", *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 19, (fall) 2004, pp 361-388.
- Cook, E., "An empirical study of financial disclosure by Swedish companies New York: Farlan Publishing, 1989.

- Financial Accounting Standard Board, Statement of Financial Accounting Concepts No.1 "Objectives of *Financial Reporting by Business Enterprises* ", 1990 Irwin.
- Fischer, P., and Verrecchia, E. Robert," Public Information and Heuristic Trade", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 27, No. 2, 1999, pp. 89–124.
- Hayes, R., and Lundholm, R.," Segment Reporting To The Capital Market In The Presence of A Competitor", *Journal of Accounting Research*, Vol. 34, No.2, 1996, pp. 261–279.
- Hendriksen, S., Eldon, **Accounting Theory**, New York: Richard D. Irwin, Inc., 111, 1992.
- Hobson, J. & S. Kachelmeier, "Strategic Disclosure of risky prospects: A laboratory experiment", **The Accounting Review**, 2005, 80 (3) pp. 825- 846.
- Kim, O., &Verrecchia, E., Robert," The Relation Among Disclosure, Returns, And Trading Volume Information", *The Accounting Review*, Vol.76, No.4, 2001, pp.213-237
- Kyle, A., & Wang, F.," Speculation Duopoly With Agreement To Disagree: Can Overconfidence Survive The Market Test?" *Journal of Finance*, Vol. 52, No.1, 1997, pp. 2073–2090.
- Libby, R. Nelson & J. Hunton, " Recognition v. Disclosure, auditor tolerance for misstatement, and the reliability of stock-compensation and Lease information" , **Journal of Accounting Research**, 44 (3) , 2006 p.533
- Liu, C. & H. Mittelstaedt, "Recognition and Disclosure reliability: evidence from SFAC No. 106 ", **Contemporary Accounting Research**, 21 (summer), 2004, pp. 399-429.

- Mathews, M .R.,& Perera, M.H.B. , **Accounting Theory & Development** , London , Chapman & Hall , 1991, p. 288
- Nobes, C., **International Classification of Financial Reporting**, Second Edition, London, Croom Helm LTD, 1992, p.3.
- Saudagaran , M., Shahrokh, & Biddle , C., Gary, “ Financial Disclosure Levels & Foreign Stock Exchange Listing Decisions ”, **Journal Of International Financial Management &Accounting** , Summer , 1992, p.109.
- Sribunnak, V. & F. Wong, “The Impact of excluding nonfinancial risk exposure on the usefulness of foreign exchange sensitivity-analysis risk disclosure”, **Journal of Accounting, Auditing & Finance** 21, (1) 2006, pp 1-25.
- Subramanyam, K.," Uncertain Precision & Price Reactions to Information", *the Accounting Review*, Vol. 71, No. 2, 1996, pp. 207–220.
- Verrecchia, E., Robert, " Essays on Disclosure", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 32, No. 1-3, December 2001, p. 99

ملحق البحث:

قائمة فحص متطلبات العرض والإفصاح والنشر بالقوائم المالية.